مظاهر المجتمع التركي قبل انقلاب ١٩٨٠ م

نرمين محمد رجاء عبد السميع

لغات شرقية شعبة اللغة التركية

كلية الآداب – جامعة حلوان

مستخلص

الهدف من البحث هو القاء الضوء على ملامح المجتمع التركي مظاهر المجتمع التركي قبل انقلاب ١٩٨٠م، و اهم مظاهر الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع التركي فترة الانقلابات ،الكشف عن الظروف التي أدت إلى الانقلاب العسكري الثاني ١٩٨٠م،التعرف على سلبيات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في السبعينات وما عاشه المجتمع مظاهر العنف و العنف المضاد نتيجة الصراعات الحزبية.

المنهج : العلوم الاجتماعية القائم على رصد العلاقة بين الادب و المجتمع.

الدراسة : دراسة موضوعية

النتائج: تدهور الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لاتركيا في السبعينات، ادي ذلك الى الانقلاب العسكري ١٩٨٠ م بقيادة الجنرال كنعان ايفرين.

يناقش البحث النقاط التالية : تطورات الحالة السياسية والاقتصادية و الاجتماعية قبل الانقلاب، خاتمة ، وقائمة المصادر و المراجع.

الكلمات المفتاحية :

(الانقلاب – العسكري– ما قبل انقلاب ١٩٨٠– السياسية– تاريخ – تركيا–المجتمع – اقتصاد)

Abstract

Title : Turkish Society Scene Before 1980's Coup
Researcher Name : Nermin Mohamed Ragaai Abdel-Samee
Researcher From : Department of Oriental Languages and literature- Divion Turkish Language and literature - Faculty Of Arts – Helwan University.
he aim of the research is to discuss the features of Turkish society before the 1980 AD coup, the most important aspects of political life, economic and social societies during the coups, to reveal the circumstances that led to the second military coup of 1980 AD, to reveal the negative aspects of the governmental economic life in the seventies and what the society experienced manifestations of violence and counter-violence As a result of partisan struggles.
Approach: Social Sciences is to monitor the relationship between literature and society.
The study: An objective study
Results: The economic and social situation in Turkey in the seventies, this led to the 1980 military coup led by General kenaan Evrin.
It discusses the following points: developments in the political and social situation before the coup, conclusion, and a list of sources and references.

key words:
(The coup - the military - before the 1980 coup - politics - history - Turkey - society - economy)

تتناول هذه الأطروحة المجتمع التركي قبل وقوع انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ م حيث تلقي الضوء على ما حل بالمجتمع التركي من سلبيات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب سوء إدارة المجلس العسكري لهذه الفترة التي أودت بحياة الكثير من الناس ، علاوة على الأزمات التي تفجرت جراء سوء الأوضاع. وكان لذلك تأثير سلبي على حياة الناس بكافة طبقاتهم داخل المجتمع التركي.

ومن المتعارف عليه ان لكل بحث لابد من منهج يسير على خطاه، وينسج مادته على منواله حتى لا يحيد الباحث عن الطريق الصواب في بحثه.ويرى الباحث أن المنهج المناسب للبحث موضوع الدراسة هو منهج العلوم الاجتماعية ، حيث يرصد الباحث من خلاله المتغيرات التي طرأت على المجتمع التركي عقب الانقلاب المذكور.

ويشتمل البحث موضوع الدراسة على النقاط التالية:

تطورات الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل انقلاب ١٩٨٠ م.

- الوضع السياسي قبل انقلاب ١٩٨٠ م.

١. السياسة الداخلية ٢.السياسة الخارجية

- أولاً: العلاقات التركية – الأمريكية قبل الانقلاب.
- ثانياً : العلاقات التركية– العربية والشرق أوسطية قبل الانقلاب.

١. سوريا – ٢ العراق – ٣ إيران.

- ثالثاً : العلاقات التركية – المصرية قبل الانقلاب.

- الوضع الاقتصادي قبل انقلاب ١٩٨٠ م.

١. اقتصاديات رأس المال – ٢ أزمة الاقتراض والدين الخارجي ٣ ارتفاع أسعار النفط – ٤ انخفاض قيمة العملة التركية (الليرة) – ٥ السياسة الاقتصادية.

- الوضع الاجتماعي قبل انقلاب ١٩٨٠ م

١. الحركات العمالية ٢. إرتفاع نسبة البطالة

مقدمه

لقد اجتاز تاريخ الديمقراطية التركية إلى يومنا هذا عدة اختبارات صعبة للغاية ، فالأحداث السياسية التي مرت بها تركيا منذ تأسيس الجمهورية لم تؤثر فقط على الحياة السياسية في البلاد، بل وعلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً ، وكان من أهم سماتها التعددية الحزبية التي تأثرت بالسياسات التحررية الليبرالية في فترة الانقلابات العسكرية الثلاث.

وكانت الحياة السياسية غير مستقرة في ظل تعدد الأحزاب والصراعات السياسية التي خلفتها تلك الأحزاب، والتي ولدت العنف السياسي الذي راح ضحيته العديد من المواطنين، فكان انقلاب ١٩٦٠م أول انقلاب للديمقراطية، تلاه انقلاب عام ١٩٧١م الذي كان الضربة الأولى لليبرالية ، وبعد تسع سنوات فقط من تلك التاريخ اهتزت تركيا مرة أخرى في الانقلاب الذي كان بمثابة معركة صعبة في كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هو انقلاب ١٩٨٠م ، والذي كان يسمى إدارة المجلس العسكري .

منذ عام ١٩٧٣م نشأ وضع استثنائي في بعض مناطق الأناضول، حيث أصبحت الجماعات اليسارية هي الملجأ الوحيد لحماية الجماهير من فرق الموت التابعة لحزب العمل الوطني وفي تلك المناطق التي شهدت أعنف أشكال الإرهاب ، وفي بعض المدن قبل فرض الأحكام العرفية كان نصف السكان يعيشون حرفياً تحت سيطرة الفاشيين، بينما كان النصف الأخر يعيش في ظل حماية الثوريين[١].

وقد فشلت ٨ حكومات منتخبة تعاقبت على سلطات "تركيا" التنفيذية في غضون ٦ سنوات ١٩٨٠/١٩٧٣ في إيصال البلاد إلى بر الأمان، فتفاقمت المشكلات السياسية الداخلية والخارجية وبالأخص بعد استعادة "تركيا" للشطر التركي من "قبرص" من أيدي اليونانيين بقوة السلاح١٩٧٤م، ما أضاف على موازنة الدولة مصروفات حرب لم يحسب لها، لتتعايش البلاد مع أعظم أزمة

[١] نوبار هرفسيان- فيروز أحمد : تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ط١، دار مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م ١٩٨٥م ، صـ ١٨٤.

اقتصادية فرضت أوزاراً متنوعة على معظم أطياف المجتمع حتى بلغت البطالة أوجها بواقع ما يقرب من ٥٠٠ ألف شاب، وتضاعفت أعداد المهاجرين من الأرياف والقرى والمناطق الزراعية إلى المدن الكبرى بحثاً عن لقمة العيش، وأضافت عشرات الآلاف من المساكن العشوائية معضلات اجتماعية واقتصادية وأمنية خطيرة لم تخطر ببال على واقع الحياة اليومية، فسادت أعمال العنف والسرقات والخطف والسطو والرشوة أمام الأنظار وفي وضح النهار ووسط دوائر الدولة بما فيها الشرطة والمباحث وسواهما. واجتاز التضخم مستويات قياسية حتى ٢٠% عام ١٩٧٦م ثم ٦٠% في١٩٧٧م ثم ١٣٠% سنة١٩٨٠م، مصحوباً بـ٣,٥٠٠,٠٠عاطل عن العمل، و ديون تراكمت حتى اجتازت ١٥ مليار دولار في ١٩٨٠م وامتناع جميع الدول الغربية من قبول أي عامل تركي في أراضيها جراء الأزمة القبرصية. [٢]

فخيمت الأزمة العامة على البلاد و أثقلت بديون خارجية بلغت نحو ١٧ مليار دولار، عطلت الصناعة بأقل من طاقتها كثيراً، وتقلصت صادرات بحيث لم تعد تكفي بالكاد إلا لتغطية احتياجات تركيا من النفط[٣].

الوضع السياسي قبل انقلاب ١٩٨٠ م

السياسة الداخلية

تتلخص الأسباب السياسية التي أدت إلى الانقلاب العسكري خلال السبعينات فيما يلي :

- فشل الحكومات المتعاقبة في العبور بالبلاد من الأزمة.
- تعدد الأحزاب السياسية و الصراعات الطاحنة التي دارت بينها.

ولقد تأرجحت البلاد بين أحزاب اليمين تارة ، وأحزاب اليسار تارة أخرى في الحكومات الائتلافية التي شهدتها البلاد في الفترة فيما بين ١٩٧١م – ١٩٨٠م.فدفع عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالمواطنين جميعاً إلى فقدان الأمل تماماً في الإصلاح، وتنادت بعض الأصوات بضرورة وضع

[٢] https://www.turkey-post.net/p-162004

[٣] وبار هرفسيان– فيروز أحمد : مصدر سابق، صـ ٢١٥.

نهاية لهذه الأوضاع حتى ولو كان عن طريق الثورة ، فاستقال "ديميريل "على الفور عقب تقديم القوات المسلحة مذكرتها التحذيرية في١٢ مارس ١٩٧١م متذكراً أحداث ٢٧ مايو ١٩٦٠م٤، ومن تلك المظاهر اختطاف بعض رجال البنوك، وأيضاً تم اختطاف أربعة طيارين أمريكيين، وجرح بعض القادة العسكريين في أحداث العنف والعنف المضاد. ٥

ثم تولى رئاسة الحكومة "نهاد أريم " في ٢٦ مارس ١٩٧١م ، وتم التخلي عن فكرة الإصلاح البيروقراطي . وفترة ولايته أثبتت فشلاً ذريعا، واستمر ديميريل في السيطرة على الحكومة من الخارج، وسمح ديميريل لأريم تنفيذ إجراءات مصممة لتطهير الليبراليين في الجامعات.

لكنه رفض السماح بتجاوز الجمعية من خلال استخدام المراسم الحكومية التي كان لها قوة القانون. لم يحقق أريم الكثير من دون دعم ديميريل، ولذلك فقد قرر الاستقالة يوم ١٧ أبريل ١٩٧٢م قبل أن يتم التصويت بحجب الثقة عنه، وبصرف النظر عن التعديلات الدستورية، فقد كان من أهم قراراته حظر زراعة الخشخاش في تركيا كوسيلة للحد من الإنتاج العالمي من الهيروين، مع العلم أنه تم اتخاذ هذا القرار تحت ضغوط شديدة من واشنطن وبالتالي لم يكن يتمتع بشعبية كبيرة. ٦

لم يعد من الممكن تشكيل حكومة بدون موافقة ديميريل وبالتالي أعلن فريد ميلين حكومته بعد خمسة أسابيع من المشاورات والمفاوضات (حكومة تسيير أعمال) و لم يدعي أنه يريد أي إصلاح اجتماعي واقتصادي بل كان هدفه الوحيد هو الحفاظ على القانون والنظام دون اللجوء إلى الأحكام العرفية، وكان يعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال المزيد من التعديلات على الدستور والقوانين الجديدة. واقترح إقامة "محاكم أمن الدولة" الخاصة للتعامل مع "الجرائم السياسية" ضد الدولة ، وإصلاح قانون الأحزاب السياسية لمنع تشكيل أحزاب اليسار٧ في نوفمبر ١٩٧٢م عندما اتجه حزب الشعب الجمهوري بسياسته إلى اليسار أكثر من ذي قبل، استقال بعض الوزراء من

[4] Parti liderlerinin ruh portreleri, bir Heyet Tarafından Yazılmıştır, Umur kitapçılık, İstanbul 1975, S.50.

[٥] أ.د/الصفصافي أحمد المرسي : أوراق تركية حول الثقافة و الحضارة، الكتاب الأول التاريخ والسياسة، ج٢ ، ط١، جواد الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢،ص ٩٤.

[6] Feroz Ahmad : Modern Türkiye'nin Oluşumu , 11 Basım, Kaynak yayınları, istanbul,2012.s.183

[7] Feroz Ahmad : Modern Türkiye'nin Oluşumu, A.G.E, s.184.

مواقعهم احتجاجاً على ذلك مما أفقد "عصمت إينونو" السيطرة على "أجاويد" والحزب معاً، فترك الحزب ومعه ٢٥ عضواً من أعضاء الحزب البرلمانيين، فأخطر العسكريين وقرروا مرة أخرى أنهم لن يتركوا الفرصة للخيار السياسي.

وفي مارس ١٩٧٣م أتم رئيس الجمهورية " جودت صونلي" مدته، وانسحب رغم إصرار العسكريين على التمديد له لمدة سنتين، ولكن هذا المطلب قد رفض فدخلت البلاد في مهزلة الاقتراع على المرشحين مرة بعد الأخرى في المجلس النيابي، فأنذر العسكريون "ديميريل" ، فتم اختيار "فخري كوروتورك" في الاقتراع الخامس عشر٨ ،واستقال " فريد ميلن " في ٧ أبريل ١٩٧٣م للسماح للرئيس الجديد بتعيين رئيس الوزراء، فتم اختيار "نعيم تالو" (وزير التجارة في حكومة ميلين) . وكانت مهمته الرئيسية قيادة البلاد للانتخاب. [٩]

خاضت البلاد انتخابات تمهيدية في أكتوبر ١٩٧٣م ، وكانت نتائجها فوز حزب الشعب الجمهوري بنسبة ٣٣% من الأصوات، و حزب العدالة بنسبة ٣٠% ، والحزب الديمقراطي بنسبة ١٢%، وحزب الخلاص القومي بنسبة ١% وحزب السلامة بنسبة ٥% من الأصوات.[١٠]

في يناير ١٩٧٤م شكل حزب الشعب الجمهوري برئاسة " بولنت أجاويد" حكومة ائتلافية بالاشتراك مع حزب السلامة الذي كان يرأسه "نجم الدين أربكان" ١١ وفي أواخر يناير ١٩٧٤م وشكل "بولند أجاويد" وزارة مع الجناح اليميني من حزب الخلاص القومي، ظل تقاوم التدهور وتصارع المشاكل والأحداث السياسية الى أن قامت القوات المسلحة التركية بشن حرب الخلاص واحتلت ٤٠% من جزيرة قبرص رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية والقوات اليونانية. ١٢ ذلك القرار من أجاويد وحد آراء الأمة على أنه تهديد مشترك، فارتفعت شعبيته كثيراً، حتى الجيش

[٨] أ.د/الصفصافي أحمد المرسي :مصدر سابق، ص ٩٥

[9] Feroz Ahmad : Modern Türkiye'nin Oluşumu, A.G.E, s.185.

[10] Burt A. Vanderclute: Democracy BY The Coup (The Turkish Government under Military Control 1980-1983), Master of Military Art And science , Fort Leavenworth, Kansas, USA,May 1984, p.70.

[١١] منصور عبد الحكيم : تركيا من الخلافة الى الحداثة (من اتاتورك الى اردوغان) ،ط١، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠١٣، صـ١١٨.

[١٢] منال الصالح : نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية (١٩٦٩-١٩٩٧)، ط٢،الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٣م،ص١٠٠ - ١٠٣

التي كان مختلفاً مع اليسار إلى حد كبير ، دعم أجاويد على قراره لاستعاده النظام في قبرص، وبعد نجاح تلك العملية حصل أجاويدَ على دعم سياسي ، فقام بإعلان أن حزب الشعب الجمهوري سينسحب من الائتلاف التي كونه مع حزب السلامة ليشكل " حكومة الحزب الواحد" ، ولأنه فشل في الفوز بتصويت الثقة اللازمة لتشكيل تلك الحكومة، فقد أخطأ في فهم شعبيته.١٣ استقال أجاويد من الحكومة في سبتمبر من نفس العام،واضطر رئيس الجمهورية باستخدام صلاحياته الدستورية تعيين سعدي ارماك رئيساً للحكومة بعد الفوضي التي عمت، ولكن استمرت الفوضى ، فتم تشكيل حكومة ائتلافية جديدة برئاسة ديميريل ، وهي حكومة ائتلافية من حزبي السلامة و العمل القومي ، واستمرت تلك الحكومة حتى مايو١٩٧٧م ١٤.و نجح ديميرال في تشكيل هذا الائتلاف بإسم الجبهة القومية التي كان يضم

الحزب الديمقراطي، وحزب العمل القومي ، وحزب السلامة، وحزب الخلاص الوطني , وكان سيصارع هذا التحالف للبقاء في السلطة حتى انتخابات يونيو ١٩٧٧م، ولكنه فشل في توحيد الشعب والبرلمان، بل على العكس ، فإن "ألب أرسلان توركش" – رئيس حزب العمل القومي ونائب رئيس الوزراء– استخدم سلطته للتسلل إلى أجهزة الأمن والشرطة، ولكن هذا التصرف أدى إلى تفاقم الوضع وزيادة أعمال العنف في تلك الوقت وحتى الانقلاب، وفي هذه الأثناء كان الوضع يسوء باستمرار. ١٥

طوال عام ١٩٧٦م بدت الحكومة أكثر عجزاً من أي وقت مضى. وكان رد ديميريل على العنف المتواصل التي خلف ١٠٤ قتلى و ١٨٥٢ جريحاً خلال تلك السنة هو اقتراح الأحكام العرفية. لكن حزب الخلاص رفض تأييد النظام العسكري التي قد يهدد بقاءهم، وكانت لدى السلطات أدلة على أن حزب العمل هو المصدر الرئيسي للعنف ، وكان المدعي العام يريد إجراء تحقيق كامل، لكن الحكومة لن تسمح بذلك. ١٦

[13] Burt A. Vanderclute : ibid, p.71.

[١٤] منصور عبد الحكيم: مصدر سابق، صـ.١١٨.

[15] Burt A. Vanderclute: ibid, p.71.

[16] Feroz Ahmad : A.G.E, s.199.

جاءت انتخابات ١٩٧٧م ، وفشلت في تشكيل حكومة الحزب الواحد المأمولة، وظهرت نتائج شبيهة بنتائج انتخابات ١٩٧٣م، حزب الشعب الجمهوري بنسبة ٤١ % من الأصوات، الحزب الديمقراطي ٣٧%، حزب الخلاص القومي ٩%، وحزب العمل الوطني ٦%، والأطراف الأخرى المستقلة بنسبة ٧%من الأصوات .١٧

استقلت حكومة ديميريل ثم شكل أجاويد حكومة ائتلافية في يناير ١٩٧٨م مع الحزب الديمقراطي وحزب الثقة المستقلين، وبعض نواب في حزب العدالة المؤيدين للعلمانية، ولكن لم تستمر تلك الحكومة طويلاً، فقد استقلت في ديسمبر سنة ١٩٧٩م حين خسر حزب الشعب في انتخابات فرعية، فقام ديميريل بتشكيل حكومة مع حزبه فقط. ١٨

ومن أهم أعمال الحكومة في الفترة فيما بين ١٢ نوفمبر ١٩٧٩م و ١٢ سبتمبر ١٩٨٠م هي القرارات الاقتصادية في ٢٤ يناير ، وهي سلسلة من الإجراءات الجذرية التي أثرت في التاريخ السياسي والاقتصادي في تركيا[١٩] .

من أكثر الأحداث دموية في تلك الفترة و التي وقعت في بلدة "كهرمان ماراس" في جنوب شرق الأناضول في ديسمبر ١٩٧٨م عندما هاجم مسلمو السنة اليمنيين موكب جنازة من المسلمين اليساريين ; فقد ١١١ شخصاً أرواحهم. وفي محاولة لإنهاء الحكم الوطني للإرهاب ، أعلن أجاويد القانون العرفي في ١٣ مقاطعة ، بما في ذلك اسطنبول وأنقرة. وبحلول نهاية ولايته ، سوف تسود الأحكام العرفية في ٢٠ مقاطعة ، وفي حين أن الجيش لم ينجح إلا بشكل هامشي في جهوده لوقف تكتيكات الكر والفر للإرهابيين ، إلا أنها كانت أكثر فاعلية من الشرطة أو قوات الأمن (التي أصبحت أيضا متورطة سياسياً في وباء التسيس القومي)، كان الاستقطاب والإرهاب في هذا الوقت يتفشى على نحو متزايد، على سبيل المثال في أغسطس ١٩٧٩م في احتفالات يوم افتتاح جامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة ، فض لطلاب الوقوف من أجل عزف النشيد الوطني التركي

[17] Burt A. Vanderclute: ibid, p.72.

[١٨] منصور عبد الحكيم : مصدر سابق ، ص١١٨.

[19] Emre kongar : 21 yüzyılda Türkiye, 26 Basım, Remzi kitabevi, istanbul, 2000. s.187.

وبدلاً من تلك غنوا الشيوعية "الدولية"، وحذر الجيش ، التي كان يقترب من نقطة الانهيار ، من عواقب وخيمة قد تنجم إذا فشلت الحكومة في إعادة النظام على الفور.[٢٠]

لقد كان المشهد السياسي في تركيا فترة السبعينات غير مستقر، فقد شهدت تركيا ١٢ حكومة ائتلافية وأقلية خلال تلك الفترة من يناير ١٩٧١م حتى ديسمبر ١٩٧٩م، أي بمعدل حكومة كل ٩ شهور.[٢١]

- **تعدد الأحزاب السياسية و الصراعات الطاحنة التي دارت بينها**

عند منعطف السبعينات أصبحت تركيا مسرحاً للعديد من الحركات المتطرفة والمواجهات اليومية التي أضعفت كثيراً الطبقة السياسية،أُعلنت حالة الطوارئ، وأُنشئت المحاكم العسكرية، ومنعت المظاهرات، وتأسس حزب إسلامي جديد (حزب السلامة الوطني) بقيادة نجم الدين أربكان في ١١ أكتوبر ١٩٧٢م.[٢٢] وفي عام ١٩٧٠ م بعد عدد من المواجهات

مع قوات حفظ النظام وذئاب توركش الرمادية* ، قرر اليسار المتطرف الانتقال إلى الكفاح المسلح .وكان الحزب الرئيسي لليمين المتشدد (حزب العمل القومي) التي تأسس في ٩ فبراير ١٩٦٩م،

---

[20] Burt A. Vanderclute: ibid, p.72.

[٢١] رضا هلال : السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان،ط١ ،دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩م،صـ ١٤٠.

الخلفية التاريخية :

عندما أُعلنت الجمهورية التركية و أصبح مصطفى كمال أتاتورك أول رئيس لها، كان النظام السياسي الذي ورثته الجمهورية التركية ١٩٢٣م تعددياً و تابعاً لشخص أتاتورك في آن واحد،وكانت ظروف الحرب قد دفعت الجنرال أتاتورك إلى أن يقبل بوجود " جماعة سياسية ثابتة" ، عبارة عن شبه حزب يضم اتحادين سابقين وليبراليين، وفيما بين عامي (١٩٢٣م – ١٩٢٤م) تحولت تلك المجموعتين البرلمانيين إلى حزبين سياسيين (حزب الشعب الجمهوري الذي تأسس في ١١ سبتمبر ١٩٢٣م بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، وحزب التقدم الجمهوري في ١٧ نوفمبر ١٩٢٤ م بقيادة كاظم قره بكر،ولكن لم تدم تلك التعددية كثيراً، فبعد ثورة " الشيخ سعيد الكردية" أُقر قانون سمي ب"استعادة النظام"، ومن ضمن إجراءاته حظر حزب التقدم الجمهوري، وبعد محاولة الانقلاب على اتاتورك ألقى خطابه الشهير بـ " نوتوك "والذي سمي ايضاً ب "Adak" ، إذ كان بمثابة كتاب مقدس للأتراك، أظهر خطابه الذي غدا خطاب الدولة، كما كان ترسيخ نظام الحزب الواحد لازماً، وترك الأجيال التي أتت بعده برسالة وحيدة " الحفاظ على الأمة، الكيان الدائم والثابت للجميع، وعلى اسم المؤسس / الأب أتاتورك" . وكان نهاية هذا النظام في مايو ١٩٤٥

- حميد بوزرسلان : المصدر السابق ، صـ . ٤٥.

[٢٢] حميد بوزرسلان: تاريخ تركيا المعاصر ، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت ،٢٠٠٤، صـ٨٩.

على أساس حزب سابق سيطر عليه توركيش، و استطاعوا فضل دعمها بقوة من قسم ومن الجيش والشرطةأن تتزود سريعاً بقوة ضاربة وهي" المغاوير " أو" الذئاب الرمادية.[٢٣]

أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٧٣ م عن عدم إمكانية وصول أي حزب من الأحزاب السياسية المشاركة في تلك الانتخابات منفرداً، ولعدم التوافق بين الحزبين (العدالة والشعب الجمهوري) الأمر الذي عمق من حدة الصراع بينهما و شكّل حالة من عدم الاستقرار[٢٤] .وعندما أخفق "أجاويد" في تشكيل الحكومة ، ظهر في غضون ذلك رأي يميل إلى تشكيل حكومة ائتلافية من حزبي الشعب الجمهوري – بقيادة بولنت أجاويد– ، وحزب السلامة الوطني– بقيادة نجم الدين أربكان–[٢٥] ، ولقد خلق إنهاء الائتلاف الحكومي أزمة وزارية استمرت لستة أشهر بعد إستقالة أجاويد في ١٨ سبتمبر ١٩٧٤م[٢٦] ،الأمر الذي استدعى قيام رئيس الجمهورية " فخري كورتورك" مساع لتشكيل حكومة ائتلافية ، وكان حزب الشعب الجمهوري مستعداً لدعم أية حكومة، ولكن الأحزاب اليمينية عارضت تلك الخطوة، فضلاً عن إصرار الحزب الديمقراطي المشق عن حزب العدالة على معارضة فكرة تولي ديميريل الحكومة، فأضطر رئيس الجمهورية ضمن صلاحياته الدستورية تعيين "سعدي ارماك" رئيس الوزراء في الحكومة الوطنية[٢٧] .وبعد أشهر من الفوضى السياسية و الحكومة الانتقالية لسعدي ارماك، نجح أربكان (حزب السلامة الوطني) في عقد اتفاق مع سليمان ديميريل (حزب العدالة) بهدف تشكيل " جبهة قومية" تشمل أيضاً ألب أرسلان توركيش (زعيم اليمين التي لم يكن لحزبه سوى ثلاثة نواب) ، وتورهان فيضي أوغلو زعيم حزب (الاطمئنان الوطني) التي كان يعد نفسه كمالياً.[٢٨]

---

[٢٣] حميد بوزرسلان: مصدر سابق ، صـ . ٨٣.

[٢٤] منال الصالح : المصدر السابق، صـ ٩٧.

[٢٥] منال الصالح : المصدر السابق، صـ ٩٨.

[٢٦] رضا هلال : مصدر سابق ، صـ ١٢٩.

[27] Metin munir: Turkish Government Crisis Continues, Middle East, No.7, 1975, p.25 – منال الصالح : المصدر السابق ، صـ . ١٠١.

[٢٨] حميد بوزرسلان: مصدر سابق ، صـ .٨٩ – ٩٠ .

ولقد أثرت الخلافات الداخلية بين أعضاء الائتلاف الحكومي التي اتصفت بطابع التناقضات السياسية سلباً على مسار عملها في الوقت الذي كانت فيه الحكومة تبذل قصارى جهدها لمنع حزب الشعب الجمهوري من الوصول إلى السلطة، ولتحقيق ذلك بذل ديميريل كل ما في وسعه لتشكيل الوزارة واستمرارها للحفاظ على منصبه و أخذت الاحزاب السياسية منذ تلك اللحظة توجه الاتهامات لبعضها البعض[٢٩].

تفشي ظاهرة العنف

وبدءاً من ١٩٧٥م – ١٩٨٠م عاشت تركيا في الواقع جحيماً حقيقياً، العنف الذي أوقفه انقلاب ١٩٧١م، استؤنف من جديد لينتشر في عموم المجتمع التركي و لا شك أن ألب أرسلان توركيش لم يكن يسيطر على تياره ، ولكن كان يعطي الضوء الأخضر لذئابه الرمادية الذين كانوا يرتكبون جرائم القتل والذبح ، فقد كان أي انشقاق عن حركته يعاقب بقسوة، كما خاض حزب العمل الكردستاني PKK، و المحررون القوميون لكردستان KUK ، كفاحاً أوقع الكثير من القتلى و الجرحى. [٣٠] وأمام تفاقم الأزمة الاقتصادية و السياسية المرتبطة بظاهرة العنف المتوسعة شكل ديميريل حكومة أقلية في ١٩٧٩م و حصلت على الفوز بالثقة البرلمانية ،ووصف حكومته بأنها حكومة طوارئ لتحقيق الأمن والاستقرار والقضاء على الإرهاب والعنف[٣١]. فاستمرت هذه المرحلة في مظاهر عدم الاستقرار السياسي، وضعف النمو الاقتصادي، وموجة من الاضطرابات الاجتماعية وإضراب العمال ، و الاغتيالات السياسية، وتصاعد الحركة اليسارية والقومية، وفشلت الحكومة في تحقيق النمو والاستقرار نتيجة تصاعد المظاهرات الطلابية ونمو الحركات الشبابية ، كما عانت حكومة ديميرال من عدة مشاكل انشقاق العديد من الممثلين داخل الحزب مكونين مجموعات خاصة بهم ، فلم يتمكن من

[٢٩] منال الصالح : مصدر سابق ، صـ ١٢٣.

[٣٠] حميد بوزرسلان: مصدر سابق ، صـ ٩٢-٩٣.

[٣١] حميد بوزرسلان: مصدر سابق ، صـ٩٣-٩٤

التعامل مع الاضطرابات المتزايدة وملاحقة الإرهاب السياسي[٣٢]،ولكن ساءت الأوضاع، و بناءاً على ما تقدم فإن الظروف الداخلية المتدهورة استدعت تدخل الجيش و القيام بالانقلاب العسكري ١٩٨٠م.

❖ السياسة الخارجية

أولاً: الأزمة القبرصية

بالتزامن مع الأزمة الداخلية التي تعرض لها الائتلاف الحكومي عام ١٩٧٤م ، واجهت تركيا على الصعيد الخارجي أزمة سياسية أخرى وهي الانقلاب العسكري في قبرص ، حيث وقع اشتباك بين رجال الجيش القبرصي وقوات الحرس الوطني ، وانتهت بحدوث انقلاب عسكري وقيام جمهورية قبرصية جديدة [٣٣]و بعد يومين تم الاتفاق على وقف لإطلاق النار، لكنه لم يدم طويلا، فقد استمر العنف ضد المجتمع القبرصي التركي فشن الجيش التركي هجوما ثانيا في ١٤ أغسطس ١٩٧٤م وسيطر على أكثر من ٤٠ % من الجزيرة، وترتب على ذلك تقسيم قبرص، وترك ذلك الحل الدبلوماسي. [٣٤]

بعد هذه الإجراءات كانت الجزيرة مقسمة إلى جميع المقاصد والأغراض، وفر اليونانيون الذين يعيشون في الشمال والأتراك الذين يعيشون في الجنوب من منازلهم، وتم طرد بعض القرويين اليونانيين تحت تهديد السلاح من قبل الجيش. كان لا بد من إعادة توطين جميع اللاجئين في القطاع الآخر، و في نظر الغالبية العظمى من الأتراك نجح أجاويد في حماية الحقوق ، وربما إنقاذ الأرواح ، في الأقلية التركية في قبرص ، ولكن على الصعيد الدولي وضع هذا الإجراء تركيا في موقف معزول حيث أعلنت الولايات المتحدة فرض حظر على الأسلحة ، والتي تم رفعه تدريجياً بعد عام

[32] William L.A : History of the Modern Middle east ,West View press,2004 develand, p.283

[٣٣] منال الصالح : مصدر سابق ،صـ ١٠٠

[34] Feroz Ahmad : Modern Türkiye'nin Oluşumu , A.G.E. s.195.

١٩٧٨م. ورداً على تلك ، أغلقت الحكومة التركية عدداً من المنشآت الأمريكية،و في الأمم المتحدة كانت هناك أغلبية تدعو إلى سحب القوات التركية وإعادة توحيد قبرص[٣٥].كانت العلاقات مع اليونان متوترة للغاية من البداية وكانت قائمة المشاكل طويلة ، بالإضافة إلى المشكلة القبرصية بين عامي ١٩٧٥م و ١٩٨٠م، نشأت قضايا أخرى من الصراع بين اليونان وتركيا حول حقوق السيادة في بحر إيجة و على سبيل المثال عرض المياه الإقليمية والمجال الجوي الوطني وتعيين حدود الجرف القاري ومراقبة الرحلات الجوية الدولية وسيادة بعض الجزر الصغيرة غير المأهولة[٣٦].

ثانياً: العلاقات التركية – الأمريكية قبل الانقلاب

شهدت فترة السبعينات من القرن الماضي عدم استقرار في العلاقات الأمريكية التركية ، فقد مرت بفتور خلال بعض الفترات، فقد صرح وزير الخارجية التركي "احسان صبري " للفترة من ١٩٦٥ – ١٩٧١ م ، و الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٧٨ في مقابلة له عام ١٩٧٤م ، أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وراء انقلاب ١٢ مارس ١٩٧١ م، وقد شرح تورط مركز الاستخبارات الأمريكية

الخلفية التاريخية :

- عند ما كانت تركيا تنشغل بالعنف الداخلي ومشكلات الاقتصاد والتدخل العسكري كانت الأزمة في قبرص مستمرة، ولم يكترث الغرب إن كان قد تم حلها أو لا ، و عدم حساسية الغرب شجع المجلس العسكري في اليونان بقيادة الكولونيل "جورج بابادوبولوس" الذي كان قد خطط لتوحيد الجزيرة القبرصية ، تزايد العنف تجاه الاتراك القبرصيين الذين كانوا يعيشون في أنحاء الجزيرة ، وكان الجيش التركي حينها جاهزا للتدخل العسكري على عكس ما حدث في الستينات ٠ وكان أهم عنصر فيها هو التغييرات الداخلية ، لقد غير أجاويد حزب الشعبي الجمهوري من الوسط إلى اليسار ، الذي كان يتضمن وجهة نظر متشككة تجاه الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، وعندما قام جنود التيار اليميني بانقلاب في قبرص وإعلان قادة هذا الإنقلاب المدبر من جانب واحد نهاية الجمهورية القبرصية، كانت تلك هي شرارة اشتعال نيران الحرب القبرصية ، فقد أعلنوا أن قبرص تم ضمها إلى اليونان، وبالتالي فرفضت تركيا الاعتراف بشرعية حكومة " مكاريوس" ، وأدعت حكومة أجاويد في أنقرة أنه بموجب معاهدة ١٩٦٠م التي تنص على أن (تركيا و اليونان والمملكة المتحدة) من شأنهم أن يضمنوا استقلال وسيادة إقناع بريطانيا باتخاذ تدابير الجمهورية القبرصية ومن حقهم القيام بأي عمل عسكري فردي لإعادة النظام الدستوري في قبرص.حاولت أنقرة مضادة من قبل القوتين الضامنتين المتبقية بريطانيا وتركيا، لدعم المعاهدة، وعندما رفضت بريطانيا التدخل ، تصرفت أنقرة من جانب واحد وهبطت القوات التركية في الجزيرة في ٢٠ يوليو. Paul B.Henze : Turkey and Atatürk's -legacy, Haarlem,Netherlands,1998, p.77؛Andrew Borowiec : The Mediterranean Feud, Praeger , New York, 1983, p.6؛ Paul B.Henze : ibid, p.79.

[35] Erik J. Zürcher : Turkey A Modern History , 3rd Edition , 1992, p.276.

[36] Foreign policy of the Turkish republic , CIB of international year book , 2011,p.238.

CIA)) في هذا الانقلاب:" كانت الولايات المتحدة الأمريكية وراء انقلاب ١٩٧١م، فقد كانت متورطة إلى حد كبير و الولايات المتحدة لا تهتم ما إذا كانت هناك ديمقراطية أو إذا ما كان هناك حكم فاشي أو قاعدة فاشية في البلاد، ليس هذا ما تهتم به".[٣٧]

هيمنت أزمة قبرص وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية بعد عام ١٩٧٤م. وقد أدى استخدام أسلحة الناتو للهجوم العسكري غير الخاضع للناتو في قبرص إلى فرض حظر أمريكي على تركيا في عام ١٩٧٥م[٣٨]، حيث اتخذ الكونجرس الأمريكي قراراً بفرض حظر الأسلحة على تركيا يوم ٥ فبراير ١٩٧٥م[٣٩]، ورداً على ذلك ، أغلقت الحكومة التركية عددا من المنشآت الأمريكية.[٤٠]

وكان الأمريكيين بما في ذلك على وجه الخصوص الأدميرال ستانلي تيرنر– القائد الأعلى لجنوب حلف الناتو و لاحق مدير وكالة الاستخبارات المركزية–تأثير على قرار الرئيس كارتر برفع الحظر.[٤١]

ثم جاء دور "الكسندر هيج " التي اقترح على الرئيس الأمريكي " كارتر" برجوع الإمدادات العسكرية الأمريكية إلى تركيا مرة أخرى ، لأنه إذ لم يتم ذلك سيتم إعلان الأحكام العرفية في تركيا في غضون أيام ، وسوف يتبعه انقلاب عسكري حتماً، ففرض كارتر ، وبعد ذلك بأسبوع تم إعلان الأحكام العرفية[٤٢].

الأهمية الاستراتيجية لتركيا تغيرت بصورة واضحة بعد الثورة الاسلامية في إيران في سبتمبر ١٩٧٨م، والتدخل السوفيتي في أفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩م، فقد أراد الغرب نظام حكم ثابت في تركيا والتي لم تستطع الأحزاب السياسية توفيره، ولكن الجنرالات يستطيعون.[٤٣] في يناير ١٩٨٠م

[37] Ismail Cem : Tarih Açısından 12 Mart, Cem yayınları, ıstanbul, 1980. S.299.
[38] Ömer Aslan : The United States and Military Coups in Turkey and Pakistan, Palgrave Macmillan, Switzerland , 2017, p.167.
[39] Feroz Ahmad : Modern Türkiye'nin Oluşumu, A.G.E, s.195.
[40] Erik J. Zürcher: ibid, p.276.
[41] Ömer Aslan : ibid, p. 167.
[42] Ömer Aslan : ibid, p. 168.
[43] Feroz Ahmad :Turkey The Quest for Identity,one world publishers, England,2003, p.145

عندما تم الانتهاء من شروط معاهدة الدفاع والتعاون الأمريكية فض ديميريل السماح باستخدام قواعد الانتشار السريع لتسهيل عودة اليونان إلى الهيكل السياسي لحلف شمال الأطلسي ما لم يتم الاعتراف بحقوق تركيا في منطقة "أيجه" ، واستنتجت واشنطن أنه في ظل وجود ديميريل لم تستطع تركيا لعب الدور الإقليمي التي يتم تكليفها به، فقط الجيش يستطيع. [٤٤] و تم التوقيع على الاتفاقية، والتي أعطت تركيا وضعاً اقتصادياً وعسكرياً شديد التميز في المنطقة، وبهذه الاتفاقيات حصلت تركيا على مساعدات عسكرية ضخمة أهلتها الى لعب دور هام ومحوري في المنطقة، إذ غدت حائط صد أمام طموحات السوفيتية التقليدية، والإيرانية الحديثة، وأصبحت تركيا أحد اللاعبين الأساسيين في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، في مواجهةخصوم أمريكا[٤٥].

ويمكن القول بأن سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا في أواخر السبعينيات قد أصبحت نقطة خلاف حادة بين وزارة الخارجية والبنتاغون. كان البنتاغون يكره الحصار المفروض على تركيا منذ البداية ورأى أن وزارة الخارجية تمنح الدوائر المحلية وتهمل المصالح الأمنية المباشرة. [٤٦]

ثالثاً : العلاقات التركية– العربية والشرق أوسطية قبل الانقلاب

أجبرت الأزمة الاقتصادية في تركيا مع العوامل الداخلية و الأزمة القبرصية تركيا للبحث عن أصدقاء وحلفاء جدد من العرب ودول أخرى من دول العالم الثلث، وكانت النتيجة أن الاقتصاد و السياسة التركية مع العرب تصاعدت وتوطدت خلال فترة السبعينات، وفي نفس الوقت العلاقات مع الدول الأخرى الأفروآسيوية كانت أقل نجاحاً لأنه كانوا على علاقة وطيدة مع الغرب[٤٧]و كانت القضايا الهامة أيضاً والتي تشغل السياسة الخارجية لتركيا هي المياه، والأكراد، والتوازن العسكري، والازدهار المتزايد في الدول الثلاث المجاورة باعتبارها دولاً منتجة للنفط ضمن بقاء النظام

44. Feroz Ahmad : Turkey The Quest for Identity, ibid, p.145.

٤٥ منصور عبد الحكيم: مصدر سابق، صـ ٢٠٠

46 Ömer Aslan :ibid , 2018, p. 168

47 Feroz Ahmad: The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, C.Hurst , London, 1977, p.421.

الاقليمي التركي العراقي الإيراني السوري معقداً ومائعاً [٤٨] .وأثناء العقدين الأولين من عمر الجمهورية التركية كانت هناك مشكلتان اقليميتين رئيسيتان، الأولى مع العراق على وضع الموصل، والثانية بين تركيا وسوريا حول الإسكندرونه "هاتاي"، وخلال الحرب الايرانية العراقية تزايد تبادل الاعتماد بين تركيا والعراق بصورة ملحوظة، لاسيما في المجال الاقتصادي ، حيث شمل التأثير في ميادين ثلاثة، وفي احداها-أي الصادرات النفطية- أدت الحرب الى تعميق تبادل الاعتماد ، عند بدء الحرب كان هناك خط أنابيب عراقي واحد تم مده سنة ١٩٧٧م عبر الأراضي التركية بطاقة تبلغ ٨٠٠,٠٠٠ برميل، وينتهي في ميناء "يومورتاليك" التركي[٤٩]

العلاقات التركية السورية :

لم تكن العلاقات السورية التركية ودية في أي يوم من الايام، وكان ذلك بسبب استيلاء تركيا على سنجق الاسكندرونة " هاتاي" [٥٠] في عام ١٩٣٨م التي كانت تحت الانتداب الفرنسي عندما تأسست الجمهورية التركية. قرر الاستفتاء أن غالبية السكان كانوا من الأتراك ، وهي نتيجة كانت موضع خلاف قوي بين العرب وقتها. بعد عام من الاستقلال ، أصبح "هاتاي" جزءا من تركيا في عام ١٩٣٩م[٥١] ثم ازدادت حدة الخصومة بين البلدين في السبعينيات عندما بدأ الأتراك في بناء GAP،) Guneydogu Anadolu Projesi) وهو مشروع السد الكبير على نهر الفرات (وفي النهاية نهر دجلة)، كان الخلاف في القضية المائية هذه حول المنبع والمصب ، و مشروع سد في جنوب شرق تركيا أدى إلى نشوب الصراع المائي بين تركيا وسوريا. [٥٢]

العلاقات التركية العراقية:

[٤٨] فيليب روبنس: تركيا والشرق الاوسط،ترجمة ميخائيل نجم خوري، ط١،دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، قبرص،١٩٩٣ ص ٦١ .

[٤٩] فيليب روبنس: المصدر السابق، ص ٧٥

[٥٠] فيليب روبنس: المصدر السابق ، صـ.٦٤.

[51] Patricia Carley ,Conference report : Turkey's Role in The Middle East , peace Works, Washington,1995, p.16.

[52] Patricia Carley : ibid, p.17.

شهدت فترة السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم تبادل الزيارات بين مسؤولي تركيا والعراق، وعلى مختلف المستويات ، وتصاعدت العلاقات بين البلدين لاسيما فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجاري إذ عقدت اتفاقيات جديدة بين البلدين في عام ١٩٧٦م شملت التعاون الاقتصادي والفني في المجالات الزراعية والصناعية والنفط والأشغال العامة والري والإسكان، وأُنشأت لجنة مشتركة لإزالة العراقيل التي تقف حائلاً أمام تنفيذ تلك الاتفاقيات عام١٩٧٨م. [٥٣]وبالرغم من أزمة الموصل إلا أن التعاون التركي العراقي كان يزداد قوة، و كان الهدف الرئيسي لالتقاء المصالح بين تركيا والعراق هو مشاكلهما حيال القضايا الكردية بالإضافة إلى التجارة. والواقع أن تركيا والعراق بين الخمس دول التي تضم عدداً أكبر من السكان الأكراد، ويشعران بالخطر الأشد من جراء هذه المشكلة, مما يجعلهما أكثر ميلاً لتبادل المساعدة[٥٤].

العلاقات التركية الإيرانية :

شهدت السبعينات من القرن الماضي تطوراً في العلاقات التركية الإيرانية إذ سلكت كل من أنقره وطهران سياسات متقاربة في توجهاتهما الخارجية نحو المدن الغربية، على الرغم من قلق تركيا من سياسات الشاه التوسعية العدوانية وطموحاته في منطقة الخليج العربي واحتلال ثلاثة جزر عربية عام ١٩٧١م.[٥٥] قام البلدين بتوقيع معاهدة اقتصادية عام ١٩٧٤م ، وفي عام ١٩٧٥م بعد حظر الولايات المتحدة للأسلحة الأمريكية عقب التدخل العسكري التركي في قبرص، وقعت البلدين اتفاقية تعاون اقتصادي وسياسي على خلفية معاهدة الدفاع المشترك.[٥٦]عند نشوب الثورة الاسلامية في إيران سنة ١٩٧٩م بدت العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا في هذه الفترة شديدة البرودة، ولئن كان هناك احتمال نشوب صراع حقيقي بين تركيا العلمانية وجمهورية إيران الاسلامية، فلم يقع

[٥٣] أ.م.د. عزيز جبر شيال : العلاقات العراقية التركية (الواقع والمستقبل) ،المجلد الأول، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، ٢٠١٢ ، صـ٤٢.

[٥٤] فيليب روبنس: المصدر السابق ، صـ ٧٥

[٥٥] د. منهل إلهام العقراوي، محمد حمزة الدليمي،فراس صالح الجبوري : العلاقات التركية – الإيرانية ١٩٢٣ – ٢٠٠٣ : دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤. صـ١١٩ .

[٥٦] د. منهل إلهام عبدال عقراوي، محمد حمزة الدليمي،فراس صالح الجبوري : نفس المصدر ،صـ.122

ذلك بسبب أولاً : بعض التدابير الحكيمة من قبل تركيا، وثانياً: بسبب اندلاع الحرب الايرانية العراقية[٥٧] ،على الرغم من وجود مسببات التوتر في العلاقات التركية الإيرانية ، إلا أن الدولتين لم تصل خلافاتهما إلى درجة الصادم لإدراكهما أن النتائج ليست لصلحهما، فضلاً على الاتفاقيات المشتركة التي تستلزم علاقات ثنائية قوية بين البلدين، وكما سعت تركيا لكبح جماح الاستقطاب بين الإسلام والغرب التي أطلقته أحداث عام ١٩٧٩م . ستبقى إيران والعراق وسوريا أهم دول الشرق الأوسط من منظور تركيا ، حيث تشكل مشاكل المياه والطموح السياسي والدين والحدود وحزب العمال الكردستاني من أهم القضايا الدولية بالنسبة لتركيا.[٥٨]

العلاقات التركية- المصرية قبل الانقلاب:

بين مصر وتركيا علاقة عميقة حكم بها الجغرافيا والتاريخ، ولذا فهي علاقة بعيدة الجذور متعددة الصول؛ فمن حيث الجغرافيا فإن موقعي مصر والأناضول على ساحل البحر المتوسط جعل كلاً منهما محتاجاً إلى الآخر وساعياً لمد سلطانه إليه، ولقد كانت مصر قبل دخول الإسلام إليها من أملاك الإمبراطورية البيزنطية وعاصمتها القسطنطينية. وأما من حيث التاريخ فقد نشأت العلاقة بين الأتراك ومصر من قبل أن يدخل الأتراك إلى الأناضول في أواخر العصر العباسي.[٥٩]

أما عن سبعينات القرن الماضي، أدت حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣م وما تبعها من تطورات إلى طفرة حقيقية في العلاقات العربية التركية، بصفة عامة، والعلاقات المصرية التركية بصفة خاصة، فلم تسمح تركيا للولايات المتحدة باستخدام قواعدها في حلف شمال الاطلسي خلال حرب ١٩٧٣م لتزويد اسرائيل بالسلاح، وسمحت الطائرات السوفييتية باستخدام مجالها الجوي في طريقها الى مصر لتجديد مخزون سلاحها أثناء الحرب.[٦٠]

---

[٥٧] فيليب روبنس: المصدر السابق ، صـ ٦٨.

[58] Patricia Carley : ibid, p. vi.

[٥٩] محمد إلهامي : العلاقات المصرية التركية – الجذور والثمار ، المعهد المصري للدراسات ، استانبول، ١٠ ديسمبر ٢٠١٧. صـ١

[٦٠] د/محسن صالح : تركيا والقضية الفلسطينية ، ط١ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ١٣.

وبعد اتفاق " كامب ديفيد " التي أتاح الفرصة أمام تركيا أن تتعامل مع القضية الفلسطينية، ومشكلات الشرق الأوسط بصفة عامة بشكل أكثر مرونة، فلم تقدم تركيا على إدانة مصر بأي حال من الأحوال بالرغم من توتر العلاقات العربية –المصرية [٦١]

الوضع الاقتصادي قبل الانقلاب

منذ أوائل السبعينات و في السنوات التي سبقت الانقلاب دخلت الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة

في فترة طويلة من الركود الاقتصادي، فظلت تكافح للحصول على مصادر جديدة للطلب يمكن أن تستوعب الفائض الاقتصادي المتنامي التي أدى إلى الركود. [٦٢]

وترجع تلك الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد التركي في فترة السبعينات إلى عدة أسباب أهمها:

١- اقتصاديات رأس المال.

٢- أزمة الاقتراض والدين الخارجي.

٣- ارتفاع أسعار النفط.

٤- انخفاض قيمة العملة التركية (الليرة)

٥- . السياسة الاقتصادية.

١. اقتصاديات الرأسمالية

كانت الإجراءات الاقتصادية التي اتخذها نظام ١٩٧١م تهدف اساساً لتدعيم وضع مجمل البرجوازية في مواجهة الحركة العمالية المتنامية، ولكن بشكل أكثر تحديداً فإنها تركت تأثيراً تفضيلياً

[٦١] أ.د/ الصفصافي أحمد المرسي : أوراق تركية، مصدر سابق ، ص ٢٠٠-٢٠٢

[62] Mustafa Durmuş: 12 Eylül Askeri Darbesinin Ekonomi politiği, Gazi üniversitesi, Memleket Siyaset Yönetim, C.6,2011.s,96.

لصالح رأس المال الصناعي الكبير. فبعد نظام ١٩٧١م دعمت الهيمنة الاقتصادية لرأس المال الصناعي[٦٣]

وهذا التطور الرأسمالي جعل وضع جماهير الفلاحين وجيش المنتجين الصغار والبرجوازية الزراعية الصغيرة غير مستقر. وأصبحت مشكلات هذه الشرائح تزداد تفاقماً ، الحصول على قروض لشراء الاسمدة والآلات الزراعية، وتسويق المحاصيل، والعلاقات مع الموردين وتجار الجملة، ومشكلات المالكين الصغار للأراضي . وتطورت هذه المشكلات بسرعة كبيرة خاصة على السواحل مثل ساحل البحر الأسود ومرمرة و ايجه[٦٤]

وخلال فترة السبعينات أيضاً كان هناك ما يقرب من مليون عامل تركي في أوروبا ،تصل تحويلاتهم المالية الى تركيا إلى مليار دولار سنوياً، وبلغ نصيب دول السوق المشتركة ٦٠% في التجارة الخارجية. وكل تلك الاضطراب يرجع الى وضع تركيا السياسي والاقتصادي داخل النظام الرأسمالي العالمي [٦٥]

لذا فقد عانى الاقتصاد التركي مما تعانيه اقتصاديات الرأسمالية من جانب عجز تركيا التقليدي عن مواكبة الرأسمالية ودفعها ثمن ارتباط اقتصادها بالسوق العالمية، فكانت الأزمات الاقتصادية تصم ظهر الحكومات وتثير الاضطرابات في تركياو ظل الاقتصاد التركي رهين التطورات السياسية التي كانت تتحكم بها القوى العلمانية بشكل خاص, ومع ذلك فقد واجه الاقتصاد التركي مشكلة تغيرات هيكلية تمثل أهمها في تراجع قطاع الصناعة لصالح قطاع الخدمات، إضافة إلى مشكل العجز الخارجي بموازين المدفوعات والتجارة[٦٦]

٢. أزمة الاقتراض والدين الخارجي

---

[٦٣] نوبار هرفسيان– فيروز أحمد : مصدر سابق، ص ٥٤.

[٦٤] فلاديمير إيفانوفيتش : الصراع السياسي في تركيا , ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني ،ط١ ، دار حوران للطباعة والنشر, سوريا، دمشق، ١٩٩٨م, ص ١٤٤.

[٦٥] نوبار هرفسيان– فيروز أحمد :مصدر سابق، ص ٦٣.

[66] Culalip, haldun: The social book of Turkish's welfare party , international journal of middle east studies, No.33, USA ,2001, p.34.

وقد سمحت الحكومة بالاقتراض الأجنبي للاقتصاد للاحتفاظ بمعدل نمو مرتفع مع تأجيل أزمة مدفوعات كانت محتملة الحدوث، وزادت واردات تركيا على صادراتها بقيمة ١٠,٥ مليار دولار فيما بين عامي ١٩٧٥م – ١٩٧٧م، ومع بداية عام ١٩٧٨م هبطت احتياطات الذهب والعملات القابلة للتحويل دون أدنى مستوى لها على الإطلاق، كما استنزفت القدرة على سداد الديون، وكان هناك دين معلق قيمته ١٥ مليار دولار[٦٧]. ارتفعت معدلات النمو الحقيقية بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ ، أي عام الأزمة ، إلى ٠,٩٪ في المتوسط ؛ في حين انخفضت حصة الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٩ ٪، ارتفع معدل التضخم إلى ٧٥ ٪ سنويا في المتوسط. منذ هذا العام ، بدأ توزيع الدخل في التدهور بسرعة ضد العمال والفلاحين في المناطق الضريبة ، وارتفعت أسعار النفط بسرعة، وكان العرف الأجنبي مبالغا فيه ، ونما العجز في القطاع العام بسرعة. ونتيجة لذلك ، تبين أن رصيد الحساب الجاري بلغ ٥٣٤ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٧٣م. وقد حاول هذا أن يغلق باقتراض خارجي قصير الأجل. ونتيجة لهذه التطورات ، اندلعت أزمة الديون الخارجية مع تزايد المخاوف لدى الدائنين الأجلب[٦٨]. وقد اقترح صندوق النقد الدولي برنامج يقوم بعرضه للدول المتخلفة عن تسديد ديونها ، وتضمن عدة تدابير اقتصادية لها هدفين : (زيادة الانفتاح وتحرير التجارة – ضمان استقرار اقتصادي لضمان استقرار الأسعار وانتعاش التصدير) [٦٩].

٣. ارتفاع أسعار النفط

لقد شهدت السبعينات أيضاً تطورات جديدة أثرت بدورها في التقارب التركي العربي: فارتفعت أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً في عامي ١٩٧٣م–١٩٧٤م، وقد أدى هذا إلى إثقال كاهل تركيا بأعباء مالية قاسية، مما اضطر تركيا إلى توقيع العديد من العقود المتبادلة بينها وبين الدول العربية مما

[٦٧] نوبار هرفسيان– فيروز أحمد :مصدر سابق، ص ٦٠–٦١ .

[68] Mustafa Durmuş : 12 Eylül Askeri Darbesinin Ekonomi politiği, A.G.E, s.109.

[69] Mustafa Durmuş : A.G.E, s.118

نتج عنه شكلاً من أشكال التكامل الاقتصادي بينهم إلى جانب التطور السياسي[٧٠]. فبعد ١٩٧٣م الفطية قفزت فاتورة النفط التركية ثلاثة أضعاف في أربعة أعوام ، وفجأة أصبح
لزاماً على تركيا أن تعيد النظر في الاستراتيجيات الاقتصادية للاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة فضل ارتفاع القوة الشرائية لدى الدول النفطية العربية. وكان لذلك أهميته الخاصة لأن ارتفاع ثمن النفط أدى إلى جمود في البلدان المستوردة للنفط في الغرب والعالم الثالث[٧١].وبحلول أواخر السبعينات، تنامى الإسلام السياسي في تركيا مستفيداً من "الإحياء السياسي" في المجتمع التركي من ناحية، ومن القوتين الاقتصادية والسياسية للدول المنتجة للنفط من ناحية أخرى ، وتدهور معدل النمو الاقتصادي عام ١٩٧٩م إلى ١,٧% مقارنة بمعدل ٨% عام ١٩٧٥م، وفي عام ١٩٧٩م تزايدت معدلات البطالة الى ٢٠%، وأصبحت الديون الصغيرة تمثل ٥٠% من ديون تركيا الخارجية، مما أثقل ميزانية الدولة بالأقساط والفوائد وزيادة العجز المالي. [٧٢]وبعد صدمة أسعار النفط الثانية في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠ ، ذهب ثلثا عائدات تركيا من العملات الأجنبية لسداد فاتورة النفط. [٧٣] كما ارتفعت معدلات التضخم بصورة كبيرة خلال السبعينات بنسبة كبيرة، فارتفعت بنسبة ٢٠% في الفترة بين ١٩٧٢م – ١٩٧٧م، وبنسبة ٧٤,٦% فيما بين ١٩٧٨م – ١٩٨٠م [٧٤]، فكان اعتماد تركيا كلياً على الواردات والسلع الاستثمارية خصوصاً بعد صدمة النفط ١٩٧٣م -١٩٧٤م ، عام ١٩٧٩م – ١٩٨٠م أدت إلى ظهور عجز ضخم في الميزانية وتدهور ميزان المدفوعات بشكل كبير ، وزادت الحاجة للموارد الخارجية لمواصلة الإنتاج ، مما ترتب عليه أزمة الصرف الأجنبي[٧٥].

[٧٠] أ.د/ الصفصافي أحمد المرسي : أوراق تركية، مصدر سابق، ص ٢٠١.

[٧١] فيليب روبنس : مصدر سابق ، صـ ١٢١.

[72] Erik J. Zürcher : ibid, p.267.

[73] Merih Celasun, Dani Rodrik : Turkey, Developing country Debt and Economic Performance, v.3,university of Chicago press, Chicago,1989, p.630.

[74] Mustafa Durmuş: Maliye Politikaları Teori ve Uygulamalarının Değerlendirilmesi , Yaklaşım Yayınları, Ankara, 2003, s. 129.

[75] Burt A. Vanderclute: ibid, p.73.

٤.انخفاض قيمة العملة التركية (الليرة)

انخفضت قيمة الليرة التركية (TL) من ٢٥,٠٠ ليرة تركية = ١ دولار عام ١٩٧٨ إلى ٣٥,٣٥ ليرة تركية للدولار في ١٩٧٩ إلى ٧٨,٠٠ ليرة تركية في يوليو ١٩٨٠. وانخفض معدل النمو"الحقيقي" من الناتج القومي الإجمالي من حوالي ٧,٧٪ في عام ١٩٧٦ إلى حوالي ٣ في المائة في عام ١٩٧٨ إلى صفر في عام ١٩٧٩ عندما انخفض بالفعل الناتج القومي الإجمالي و الإنتاج الصناعي [٧٦].

٥.السياسة الاقتصادية

كما ذكرنا كان الاقتصاد التركي يعاني من الركود لفترة طويلة ، وفي يناير ١٩٨٠م استمرت السياسة الاقتصادية التي اتخذتها حكومة "ديميريل" بخطة "أوزال" والتي كانت تهدف أساساً إلى أن تقام في تركيا سوق حرة ، وكان الهدف يتمثل في بناء قطاع من الاقتصاد يعمل للتصدير ويحقق المنافسة في السوق العالمية، و كانت الحالة السياسية والاقتصادية في تركيا قد بلغت ذروتها في التأزم والتعقيد، وبدأت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في التفاقم أكثر نتيجة ارتفاع أسعار النفط، والاعتماد على الاستيراد، نفقات الحرب القبرصية [٧٧]،فقد أدت العملية القبرصية ١٩٧٤م إلى نزيف إضافي على الاقتصاد المكافح، وحظر الأسلحة التي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٥م، زاد من تفاقم المناخ الاقتصادي[٧٨]، سياسة التقشف هذه تمثل هدفها في تدعيم القوة الاقتصادية للشركات والمشروعات الكبرى ، مما يجعلها قوية وقادرة على المنافسة في السوق العالمية، بصورة أضيق في السوق الاوروبية المشتركة. ولكي تتحقق هذه السياسة فكان يتطلب توافر شروطها، وكانت الشكوى الرئيسية المشتركة. ولكي تتحقق هذه السياسة فكان يتطلب توافر شروطها، وكانت الشكوى الرئيسية التي ظل "أوزال" يرددها طوال عام ١٩٨٠م وحتى الانقلاب

[٧٦] نوبار هرفسيان– فيروز أحمد :مصدر سابق، صـ ٢٠٨.

[77] Burt A. Vanderclute: ibid p72

[٧٨] نوبار هرفسيان– فيروز أحمد :مصدر سابق، صـ ٢٠٩.

تتمثل في أنه ليس هناك مناخ سياسي يساعد على التطبيق الصحيح لإجراءات التقشف [٧٩].هذا بالإضافة إلى التراكم المفرط والركود، وانخفاض معدلات الربح، فكان عدم الاستقرار الاقتصادي إلى جلب ارتفاع نسب البطالة، وتضخم الأسعار في العرض والطلب مما أثر بشكل خطير على تخصيص الموارد في السوق [٨٠]

الوضع الإجتماعي قبل انقلاب ١٩٨٠ م

لقد ساءت الأحوال الاجتماعية خلال السبعينات في تركيا وحتى الانقلاب ١٩٨٠م ، واستمرت مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي وضعف النمو الاقتصادي التي أدى بالمجتمع التركي لانفجار الوضع وتفشي ظاهرة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة مع ارتفاع معدلات البطالة واصراع الطبقي التي زادت حدته وتفاقمت المشكلات الاجتماعية لدى شرائح الفلاحين والعمال

والطلاب .فقد كانت الصفة المميزة للحركة الجماهيرية في السبعينات هي تشكيل نقابات مهنية ساهمت في نشاطات وأفعال احتجاج شرائح المجتمع بهدف حماية حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمطالبة بالديمقراطية ، كما أدت المظاهر الموضوعية التي رافقت تطور الرأسمالية في البلاد زيادة استغلال الشغيلة وإفلاس المنتجين ونمو الشرائح المهمشة، والهجرات الجماعية للفلاحين إلى المدن وتشكيلهم أحياء فقيرة حول المدن الكبرى، وانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة، كلها أدت إلى ارتفاع معدلات التوتر الاجتماعي في السبعينات. [١]وكانت مظاهر الاغتيالات والعمليات الارهابية والمتطرفة، والاعتداءات على المواطنين والتفجيرات أحد أهم المظاهر التي اتسمت بها الحياة الاجتماعية في تركيا في تلك الفترة وفقاً لما تناوله الأدباء في تلك الفترة من موضوعات ومشكلات تعكس الوضع خلال الانقلابات العسكرية .

١.الحركات العمالية

[79] Mustafa Durmuş: AGE, s. 129.

[٨٠]فلاديمير إيفانوفيتش : مصدر سابق ، صـ ٣٧٣-٣٧٤.

منذ الخمسينات بدأت تركيا تعيش الانقسامات الداخلية في الهيكل الاجتماعي، و بدأ الفاعلون الاجتماعيون : مثل البرجوازية المحلية ، والطبقة العاملة في النقابات العمالية ، وسكان القرى المسيسين ، وشباب الجامعة، في إظهار أنفسهم كقوات سياسية فعالة جديدة، ثم زادت الحركات النقابية والحركات العمالية. في وقت لاحق، أرادت هذه الطبقات الاجتماعية التي ستحتل مرتبة في صراعات بين اليمين واليسار التعبير عن رغبتها في السلطة رغبتها في أن يكون لها صوت في العملية السياسية. يؤدي ذلك إلى تسيس الطبقات الاجتماعية التي لا تعتقد أنها ممثلة تمثيلاً كافياً وترتيب هذه المجموعات أو الطبقات في بداية الحرب الأهلية[٨١] تغيرت الحركات الاجتماعية كثيراً ابتداء من ستينيات القرن العشرين و اكتسبت الحركات الاجتماعية زخماً وتنوعا ، ليس فقط من حيث الكم ولكن أيضا من حيث الجودة. إلى جانب النقابات العمالية والنشاطات الطلابية والقومية الكلاسيكية و ظهرت مجموعة من الحركات الاجتماعية الجديدة مثل الحركة النسائية ، والبيئة ، ونشاط حقوق الإنسان ، والأصولية الدينية ، وحركات التفضيل الثقافي والعرقي والجنسي، واحدة تلو الأخرى[٨٢]. تابعت العوامل التي أدت إلى نضوج أزمة النظام التعددي في نهاية الستينات تأثيرها في السبعينات من القرن العشرين بفارق أنها أصبحت أكثر حدة، فقد أصبحت الحركة العمالية أشد فاعلية وأكثر جماهيرية، وبرزت النقابات التقدمية، وكلما اقتربنا من نهاية السبعينات أصبحت الاحتجاجات العمالية تزداد قسوة وتتوسع، حتى بلغت ذروتها عام ١٩٨٠م [٨٣].

ارتفعت حدة الاضرابات العمالية ونضال العمال من أجل نيل حقوقهم ، وازدادت نشاطات الفلاحين السياسية ، ثم بدأت بالصدامات ضد السلطات وقاموا باحتلال الأراضي مما أطلق شرارة الخطر في الدوائر الحاكمة[٨٤]. كان ظهور مختلف أنواع السلطة السياسية يتكون من صراعات أيديولوجية في البلاد قبل عام ١٩٨٠م. وقد ازدادت أعمال وحركات الرعاة أو أعضاء الأحزاب اليمينية المتطرفة بين عامي ١٩٧٥م و ١٩٧٧م. وبينما استمرت الاحتكاكات بين القوميين واليساريين في

[81] Nisa Nur Ateş : The Reasons of The 1980 Coup , Research, p.4.

[82] Sefa ŞİMŞEK : New social Movement in Turkey Since 1980, Turkish Studies, Vol. 5, No. 2, Summer 2004, p.111

[٨٣] فلاديمير إيفانوفيتش : مصدر سابق ، صـ ٣٧٣.

[٨٤] رضا هلال : مصدر سابق ، صـ ١٤٠.

المدن عدم الاستقرار السياسي ، ظهرت العصابات الماوية في القرى والريفية. برز تيار ثوري على أساس العداء الأمريكي داخل حركة الشباب والحركة العمالية. وقد ازدادت الأعمال التي هدمت البنية الاجتماعية وقسمتها. وقد عرضت هذه الأحداث حياة المواطنين وأمنهم للخطر كما هو مكتوب في تقرير الانقلاب عام ١٩٨٠. وهكذا ، فإن عدم القدرة على توفير الأمن ، والأنشطة الإرهابية المدمرة والأيديولوجية (بمعنى آخر الصراع الإيديولوجي) هي من بين الأسباب التي أدت إلى انقلاب عام ١٩٨٠.[٨٥]

٢.ارتفاع نسبة البطالة

وكما أشرنا من قبل في الأزمة الاقتصادية والوضع الاقتصادي ، تسببت تلك الأزمة وارتفاع أسعار العملات ، وانخفاض معدل النمو "الحقيقي" من الناتج القومي الإجمالي من حوالي ٧,٧% في عام ١٩٧٦ إلى حوالي ٣% في عام ١٩٧٨ م إلى الصفر في عام ١٩٧٩ م ، وعندما انخفض بالفعل الناتج القومي الإجمالي والإنتاج الصناعي ارتفعت نسبة البطالة إلى نحو ٢٠% أو أكثر بحلول عام ١٩٨٠ [٨٦].و عن طريق الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة قد تم تحويل ونقل جزء كبير من الانتاج الصناعي إلى مناطق في العالم تعمل بثمن زهيد وبطاقة إنتاجية عالية، وهكذا بهذه الطريقة زاد الرأسماليون خفض فائض القيمة المطلقة عن طريق خفض الأجور وزيادة ساعات العمل وبالتالي رفع معدلات الربح، أدى ذلك إلى إرتفاع نسبة البطالة في البلاد[٨٧].

وعندما انخفضت الأجور الحقيقية وتدهورت معدلات التبادل التجاري نتيجة لقرارات ٢٤ يناير وتدهورت شروط التجارة الداخلية ضد الزراعة ، فتدهور توزيع الدخل وأسعار الفائدة الحقيقية وانخفاض قيمة العملة، كل تلك المظاهر أدت إلى الفقر مع انخفاض الأجور، وكان المزارعين أكثر قمعاً وفقراً ٨٨

[85] Nisa Nur Ateş : ibid, p.5
[86] Burt A. Vanderclute : ibid, p.73.
[87] Mustafa Durmuş: A.G.E , s.151.
[88] Mustafa Durmuş: A.E , s.151.

الخاتمة

عانت تركيا قبل وقوع انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠م من ظروف صعبة جداً من تدهور اقتصادي، و ارتفاع نسبة البطالة أدى بدورة إلى انخفاض مستوى المعيشة ، والذى أدى بدوره إلى تفشي ظاهرة الفقر مما أثار غضب تلك الطبقة التي كانت تمثل شريحة كبيرة من المجتمع التركي، أضافة إلى تعدد الأحزاب و الغتيالات السياسية والتصفيات الجسدية، و عدم استقرار الوضع الأمني، وتصاعد موجات النشاطات الفوضوية، و الحركات الطلابية والعمالية ، والصراع السياسي ،و العمليات الإرهابية ، و من المفروض ان الحكومة كانت تسيطر على ذلك الوضع ولكن فشلت في السيطرة على تلك الأوضاع بالرغم من فرض الأحكام العرفية في ١٣ ولاية، ولكن انتشرت الصادمات في الشوارع التي راح ضحيتها العديد من القتلى و الجرحى، كلها عوامل أدت إلى تفاقم الوضع في نهاية السبعينات.ومما تجدر الإشارة اليه أن حزب العدالة استخدم إمكانية زرع الفرقة بين صفوف الحكومة و سحب البساط من تحت قدمي أجاويد في البرلمان، وكان ذلك بالتزامن مع مشكلة الانتخابات الرئاسية ، كلها مظاهر ساعدت على تأجج فكرة الانقلاب العسكري ١٩٨٠م لدى قيادات الجيش، ودفعهم بالنهاية لأخذ القرار للسيطرة على الأزمة والعبور بالبلاد إلى بر الآمان.

قائمة المصادر والمراجع

مصادر باللغة العربية

١. أحمد المرسي، الصفصافي. ٢٠٠٢ . أوراق تركية حول الثقافة والحضارة، الكتاب الأول التاريخ والسياسة. ج٢ . ط١. جواد الشرق للنشر والتوزيع. القاهرة.

٢. بوزرسلان، حميد. ٢٠٠٤. تاريخ تركيا المعاصر . ط١. المركز الثقافي العربي. بيروت.

٣. هلال، رضا. ١٩٩٩. السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان . ط١ . دار الشروق. القاهرة.

٤. جبر شيال، عزيز. ٢٠١٢. العلاقات العراقية التركية (الواقع والمستقبل) ،المجلد الأول. مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية.

٥. روبنس، فيليب. ١٩٩٣. تركيا والشرق الاوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خوري. ط١. دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث . قبرص .

٦. إيفانوفيتش ، فلاديمير . ١٩٩٨. الصراع السياسي في تركيا ، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني . ط١ . دار حوران للطباعة والنشر. سوريا، دمشق.

٧. إلهامي ، محمد . ٢٠١٧ . العلاقات المصرية التركية – الجذور والثمار. المعهد المصري للدراسات .استانبول.

٨. صالح، محسن. ٢٠١٠. تركيا والقضية الفلسطينية . ط١. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت.

٩. الصالح، منال . ٢٠١٣ . نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية (١٩٦٩-١٩٩٧) . ط٢. الدار العربية للعلوم. بيروت .

١٠. عبد الحكيم ، منصور. ٢٠١٣. تركيا من الخلافة الى الحداثة (من اتاتورك الى اردوغان) . ط١. دار الكتاب العربي. القاهرة.

١١. إلهام عبدال عقراوي منهل ، محمد حمزة الدليمي،فراس صالح الجبوري . ٢٠١٤ . العلاقات التركية – الإيرانية ١٩٢٣ – ٢٠٠٣ ، دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية . دار غيداء للنشر والتوزيع . عمان.

١٢. نوبار هرفسيان- فيروز أحمد . ١٩٨٥. تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري. ط١. دار مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.

المصادر باللغة التركية

1. Kongar, Emre. 2000 . 21 yüzyılda Türkiye. 26 Basım .Remzi kitabevi .Istanbul.
2. Ahmad, Feroz . 2012. Modern Türkiye'nin Oluşumu . 11 Basım. Kaynak yayınları. Istanbul.
3. Foreign policy of the Turkish republic . CIB of international year book . 2011
4. Cem ,Ismael. 1980. Tarih Açısından 12 Mart . Cem yayınları .Istanbul.
5. Durmuş , Mustafa. 2011. 12 Eylül Askeri Darbesinin Ekonomi politiği . Gazi üniversitesi. Memleket Siyaset Yönetim.
6. Durmuş , Mustafa.2003. Maliye Politikaları Teori ve Uygulamalarının Değerlendirilmesi . Yaklaşım Yayınları. Ankara.
7. Parti liderlerinin ruh portreleri. 1975. bir Heyet Tarafından Yazılmıştır. Umur kitapçılık . İstanbul.

المصادر باللغة الانجليزية

1. A. Vanderclute, Burt. 1984. Democracy BY The Coup (The Turkish Government under Military Control 1980-1983) . Master of Military Art And science . Fort Leavenworth. Kansas. USA.
2. Culalip,haldun. 2001. The social book of Turkish's welfare party . international journal of middle east studies. No.33. USA .
3. J. Zürcher , Erik. 1992. Turkey A Modern History . 3rd Edition .
4. Ahmad , Feroz. 1977. The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975 . C.Hurst . London.
5. Feroz Ahmad . 2003. Turkey The Quest for Identity . one world publishers . England.
6. munir , Metin, 1975. Turkish Government Crisis Continues . Middle East . No.7.
7. Merih Celasun, Dani Rodrik . 1989. Turkey, Developing country Debt and Economic Performance . v.3. university of Chicago press . Chicago.
8. Ateş , Nisa Nur.The Reasons of The 1980 Coup . Research.
9. Aslan ,Ömer. 2017. The United States and Military Coups in Turkey and Pakistan . Palgrave Macmillan, Switzerland , 2017.
10. Patricia Carley ,Conference report . 1995 . Turkey's Role in The Middle East . peace Work. Washington.
11. B.Henze , Paul. 1998. Turkey and Atatürk's legacy . Haarlem. Netherlands.
12. ŞİMŞEK , SEFA. 2004 . New social Movement in Turkey Since 1980 . Turkish Studies. Vol. 5. No. 2.
13. William L.A . 2004 . History of the Modern Middle east . West View press. develand .